

انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل

ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012

The Impact of Algerian Trade Openness on the Payments Balance Structure during the Period 2000 - 2012

د. دريس رشيد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر -3 -
racdriss@yahoo.fr

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري و المتمثلة في تحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (2000-2012) ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق والذي عرفت الجزائر من خلاله منذ الثمانينات إلى التسعينات وضعية صعبة أدت إلى إصلاحات اقتصادية لاسترجاع الاستقرار للتوازنات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على ميزان المدفوعات

الكلمات الدالة: الانفتاح التجاري ، ميزان المدفوعات، هيكل ميزان المدفوعات.

Abstract

This study aims to consider one of the biggest challenges facing the Algerian economy .It strives to analyze the impact of trade openness on payments balance structure during the period (2000-2012). This under the concept of the trend towards a market economy- adopted in Algeria since the eighties and nineties- and that led her to a very difficult situation that resulted in economic reforms to recover the stability of the macro-economic balances

Keys words : Algerian Trade Openness- Payments Balance Structure-Balance Structure

مقدمة

الماضي تراجع معدلات النمو الاقتصادي و انخفاض في مستوى التراكم الرأسمالي و تدهور في إنتاجية اليد العاملة، في الوقت الذي ازداد فيه العجز الموازي و معدلات البطالة و حجم المديونية الخارجية لدول المنطقة. إن الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر ابتداء من منتصف الثمانينات إلى غاية التسعينات دفعتها إلى تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تهدف أساسا إلى استرجاع الاستقرار في توازناتها الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية

تعتبر الجزائر من الاقتصادات النامية التي تبنت في السبعينات و الثمانينات النموذج التنموي القائم على الاقتصاد الموجه لتحفيز النمو الاقتصادي حيث حقق لها هذا التوجه بعض النتائج الجيدة في المراحل الأولى لبرامجها التنموية بالرغم من وجود حماية للصناعات الوطنية و تقييد للتجارة الدولية، و في المقابل، سجل العقدين الأخيرين من القرن

حد ما في إلغاء احتكارات الاستيراد، وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية في حين ظلت القيود على تجارة الخدمات - السياحة و المصروفات الصحية و التعليمية في الخارج - قائمة. و في سنة 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي و توسيع نطاق حظر الواردات⁽¹⁾.

و قد سعت الحكومة منذ أزمة النفط في سنة 1986 إلى غاية مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة و المدفوعات، فبعد حدوث بعض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في سنة 1989، شددت الضوابط و قيود النقد مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية، فأحدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع و البناء و حرماها من المعدات و الإمدادات اللازمة⁽²⁾.

تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي 1994-1998 تدابير واسعة لتحرير التجارة، وقد نفذت عملية إزالة القيود، التي بدأت في أبريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولا القاعدة التي تقتضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، و تم تحرير الواردات من المعدات الصناعية و المهنية المستعملة، و أزيلت الحدود الدنيا المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين و خفضت الحماية الجمركية و كذلك الحدود القصوى للتعريفات الجمركية على الواردات في سنة 1996 من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في أول جانفي 1997⁽³⁾.

و تقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى إمكانية انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارية العالمية، و في سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة و ذات المنشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لتطور نظام الصرف، فتتبع الجزائر حاليا نظام التعويم المدار أو الموجه نظام صرف من خلال اتباع، و

منها بحيث تضمنت بشكل عام توجهها نحو اقتصاد السوق بتقليص هيمنة القطاع العام على الاقتصاد و توجهه أكثر نحو القطاع الخاص إلى جانب رفع القيود على المبادلات التجارية و تشجيع الاستثمار الموجه نحو التصدير، كما قامت بتوقيع اتفاقيات للشراكة على المستوى الإقليمي و العالمي قصد إحداث توازن.

و انطلاقا مما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: هل كان للانفتاح التجاري في الجزائر تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012؟ و للإجابة على التساؤل المطروح في هذا المقال ارتأينا معالجة المحورين التاليين:

*** المحور الأول: واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2012.**

*** المحور الثاني: أثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.**

المحور الأول: واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2012.

سنتطرق في هذا المحور إلى واقع الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2012 بالإشارة إلى مختلف سياسات تحرير التجارة الدولية التي انتهجتها إلى جانب سياسات تحرير نظام سعر الصرف، كما نقوم بقياس درجة الانفتاح التجاري من خلال بعض المؤشرات و تحليلها.

1- تطور سياسات تحرير التجارة الدولية و نظام الصرف الأجنبي في الجزائر:

لا تزال الجزائر تمر بمرحلة انتقالية مما يعني أنها شهدت مراحل متعددة و متباينة في سياساتها التجارية تجاه العالم الخارجي، و يستدعي تحليل واقع الانفتاح التجاري في الجزائر دراسة مختلف التطورات التي عرفتها في تحرير تجارتها الدولية.

ابتداء من سنة 1989 قامت السلطات بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري، فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية و حل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي و الائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، و أدخل قانون التمويل الإضافي في أوت 1990 نظاما يضم شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة مما أسهم إلى

2- قياس الانفتاح التجاري في الجزائر.

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال الفترة 2000-2012 من جهة، و معرفة علاقة تأثير مؤشرات الانفتاح على أداءها الاقتصادي من جهة أخرى، و تم الاعتماد على أكثر من مؤشر للوقوف على مدى الانفتاح التجاري الذي شهده الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، تشكل صادراته النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشر قياس الانفتاح التجاري خاصة مؤشر نسبة التجارة، لذا استخدمنا مؤشر نسبة التجارة¹ الذي يحسب بنسبة مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات إلى الناتج المحلي، أما مؤشر نسبة التجارة² فتدرج فيها فقط الصادرات خارج قطاع المحروقات زائد الواردات من السلع و الخدمات في حساب هذا المؤشر.

نلاحظ من خلال الجدول (1-01) أن مؤشر نسبة التجارة¹ خلال الفترة 2000-2012 استمر في الارتفاع - باستثناء الفترة 2009-2011 التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية حيث انخفضت صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول - ليصل إلى 0.765 في سنة 2008 مقابل 0.628 في سنة 2000، و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ابتداء من سنة 2003، و إلى ارتفاع حجم الواردات⁽⁹⁾ خاصة في الفترة 2004-2008 حيث ازداد الميل المتوسط للواردات و تزامن مع دخول اتفاق الشراكة الأوروبية متوسطة حيز التنفيذ بالإضافة إلى التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية⁽¹⁰⁾.

يتضح لنا من التحليل السابق وجود تأثير كبير لصادرات المحروقات على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة⁽¹¹⁾، مما لا يعكس بشكل جيد الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي، فإذا استبعدنا صادرات المحروقات في حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة، فإننا نلاحظ أن قيمة المؤشر (مؤشر نسبة التجارة²) منخفضة جدا مقارنة بالمؤشر الأول و مستقرة أكثر، إلى جانب أن واردات السلع و الخدمات تؤثر بشكل كبير في قيمته مقارنة بحجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تزد عن مليار دولار إلا ابتداء من سنة 2006.

بموجب هذا النظام الذي له مرونة أكبر في تحديد سعر صرف تحدد السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية و يتدخل البنك المركزي في تحديد السقوف لأسعار الشراء و البيع⁽⁵⁾.

لقد عرف تطور سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل، ففي المرحلة 1990-1996، و هي امتداد للمرحلة 1987-1996 و التي تم فيها التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى غاية سنة 1991 ثم التخفيض الكبير لقيمة العملة إلى غاية سنة 1994، و انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9 دج للدولار الأمريكي في نهاية سنة 1987 إلى 17.7 دج للدولار في نهاية مارس 1991، حيث بلغ تخفيض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% بين سنتي 1988 و 1991⁽⁶⁾، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18.7 دج للدولار بعد أن اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار.

و في إطار إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أبريل 1994، تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17%، و على ضوء هذا القرار الذي اتخذه مجلس النقد و القرض أصبح سعر صرف الدينار الجزائري 36 دج للدولار⁽⁷⁾، و مرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994 تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري ثم جرى بعض التخفيض لقيمة الدينار في إطار سياسة مرنة لإدارة الصرف حتى منتصف سنة 1996 ليصبح سعر صرف الدينار 54.76 دولار.

و في الفترة 1996-2002 استمر سعر صرف الدينار في الارتفاع بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة مما جعله أكثر استقرارا في الفترة 2000-2002، و مع بداية تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2008، حيث بلغ سعر صرف الدينار لمتوسط الفترة 64.58 دج للدولار في 2008، و أثرت الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في 2008 على قيمة الدينار الجزائري، فأدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار مقابل الدولار مثل الجزائر، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12.5% و 2.4% في سنتي 2009 و 2010 على التوالي⁽⁸⁾.

و بالنسبة للنوع الثاني من مؤشرات قياس الانفتاح التجاري الأول في متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، أما في الجزائر، استخدمنا مؤشرين لقيود التجارة بحيث أن الثاني فيمثل نسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات انخفاضا يدل على زيادة درجة الانفتاح التجاري، يتمثل الجارية للحكومة.

الجدول (1-01): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2012

مؤشرات الانفتاح	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤشر 1	0,628	0,582	0,608	0,622	0,656	0,713	0,706	0,718	0,765	0,71	0,694	0,672	0,781
المؤشر 2	0,241	0,244	0,284	0,27	0,287	0,271	0,249	0,28	0,311	0,39	0,347	0,314	...
المؤشر 3 (%)	11,8	13,5	13,4	13,9	10,7	9,8	7,6	7,3	6,8	7	6	5,3	8,1
المؤشر 4 (%)	5,5	7	8	7,4	6,3	4,7	3,2	3,6	3,2	4,6	3,9	3,8	...

* المؤشر 1: مؤشر نسبة التجارة 1 و يمثل نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما المؤشر 2 يمثل مؤشر نسبة التجارة 2 و يحسب ينسبه الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما المؤشر 3 فيمثل مؤشر قيود التجارة 3 و يحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات، بينما المؤشر 4 يمثل مؤشر قيود التجارة 4 و يحسب بنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المصادر التالية:

- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره ، ص ص 21-30.

-IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:98//87, Washington DC, September 1998, p 66.

-IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:04//31 Washington DC, February 2004, p 55.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:06//102, Washington DC, March 2006, p 19.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:11//40, Washington DC, February 2011, p 19.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12//21 , Washington DC, February 2012, p 19.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13//49 , Washington DC February 2013, p 19.

-ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2012, N° 640, 2013, p 16-17 (12/082013/) www.data.albankaldawli.org-

و نلاحظ من نفس الجدول أن مؤشر قيود التجارة 3 بدأ في الانخفاض تدريجيا لتصل إلى 5.3% من إجمالي الواردات في سنة 2011 نتيجة لاستمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الواردات من 45% ابتداء من جانفي 1997 ثم 40% في سنة 2001 ثم 30% في سنة 2003⁽¹²⁾، كما تم خفض عدد معدلات التعريفة الجمركية من ستة درجات إلى أربعة درجات في سنة 1997 ثم ثلاث في سنة 2003⁽¹³⁾.

و شهد مؤشر قيود التجارة 4 في الفترة 2000-2012 استمرارا في الانخفاض التدريجي رغم ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية خلال هذه الفترة⁽¹⁴⁾، إلا أنه نتيجة للارتفاع الكبير و المتواصل لحجم الإيرادات الحكومية الجارية بسبب ارتفاع الجباية البترولية، فإن قيمة المؤشر اتجهت نحو الانخفاض.

و تقودنا مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر إلى خلاصة مفادها أن هذا الانفتاح كان تدريجيا إلا أنه غير متوازن سواء من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (انفتاح أحادي الجانب)⁽¹⁵⁾، أو من حيث عدم التنوع خاصة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات.

المحور الثاني: أثر الانفتاح التجاري على وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

تبدو المحافظة على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية الخارجية مهمة جدا خاصة بالنسبة للاقتصادات المنفتحة على الاقتصاد العالمي و هذا ما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية مما يستدعي منها انتهاز سياسات اقتصادية - خاصة سياسات التجارية- كفيلة بالمحافظة على استقرار وضعية ميزان المدفوعات، سنتطرق في هذا المحور إلى دراسة

وتحليل مختلف الموازين الفرعية لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

1- دراسة وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر:

لا تزال تطورات القطاع الخارجي تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد الجزائري بسبب الدور المسيطر لقطاع المحروقات على الصادرات، فتشكل الصادرات من المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، فظلت التغيرات في البيئة الخارجية وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية و ظاهرة بشكل جلي على مختلف أرصدة ميزان المدفوعات.

لقد أدى انخفاض أسعار النفط في 1986 إلى انخفاض صادرات المحروقات بـ 39% وهبوط معدلات التبادل التجاري بـ 43.6% وبلغ عجز الحساب الجاري والحساب الكلي لميزان المدفوعات 2.2 و 1.5 مليار دولار على الترتيب في نفس السنة⁽¹⁶⁾، واستمر عجز الحساب الجاري إلى غاية 1989 ثم تحول في سنتي 1990 و 1991 إلى فائض بلغ نسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1991 نتيجة لتحسن أسعار النفط التي بلغت أقصى قيمة لها في عقد التسعينات بـ 24.4 دولار للبرميل في 1990، إلى جانب انخفاض أسعار صرف الدينار الجزائري بنسبة تزيد عن 60% بين سنتي 1988 و 1991، و تنفيذ برنامجي الاستعداد الائتماني في سنتي 1989 و 1991⁽¹⁷⁾.

لكن تطورات حساب رأس المال لم تكن بالمثل إيجابية إذ وصلت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية جديدة إلى وضع غير قابل للاستمرار، بينما ارتفعت مدفوعات استهلاك الدين ارتفاعا كبيرا، وذلك لجملة أسباب من بينها تزايد الاعتماد على ائتمانات الموردين التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات، و نتيجة لذلك ظلت نسبة خدمة الدين في سنة 1991 عند نفس مستواها في سنة 1988 تقريبا بالرغم من ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية⁽¹⁸⁾.

وعلى الرغم من التحسن الطفيف لوضع الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة 1991-1993 إلا أن الحساب الجاري بقي يتراجع بسبب انخفاض حجم الصادرات الذي بلغ 10.4 مليار دولار في سنة 1993 نتيجة لاستمرار تراجع أسعار النفط التي بلغت في نفس السنة 17.8 مليار دولار للبرميل، كما ساعد تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي (سياسة تشفوية باستثناء سنتي 1992 و 1993) و ما صاحبها من تدابير لتحرير التجارة الدولية والتخفيض في سعر الصرف الإسمي إلى انخفاض الطلب على النقد الأجنبي، مما أدى إلى انخفاض الواردات التي بلغت 8 مليارات دولار في 1993 مما جعل الحساب

الجاري يحقق فوائض مالية إلا أن مدفوعات الدين استمرت بالارتفاع حيث بلغت 1.9 مليار دولار و نسبة خدمة الدين 82.2% من إجمالي الصادرات في 1993⁽¹⁹⁾.

رغم سياسات الإصلاح التي انتهجتها الجزائر في الفترة 1992-1993 إلا أنها لم تستطع احتواء الاختلالات المتزايدة خاصة انخفاض احتياطات النقد الأجنبي التي بلغت 1.1 مليار دولار و ارتفاع المديونية الخارجية إلى 29.49 مليار دولار غير قابل للاستمرار في 1993، و استمرار انخفاض الإيرادات من الصادرات بسبب انخفاض أسعار المحروقات.

ففي ظل هذه الظروف الصعبة أرغمت السلطات الجزائرية على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي توصلت إليه مع صندوق النقد الدولي يقضي بعقد اتفاق الاستعداد الائتماني (برنامج التثبيت الهيكلي) مدته سنة، ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات (1995-1998) في إطار تسهيل الصندوق المعزز، و يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بالقطاع الخارجي إلى استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تطبيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي⁽²⁰⁾.

لقد عرفت سنتي 1994 و 1995 عجزا في الحساب الجاري (بلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي في 1995) بسبب زيادة الواردات عقب تطبيق التدابير الخاصة بتحرير الواردات، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة التي رفعت من تكاليف خدمة الدين بالدولار الأمريكي⁽²¹⁾ رغم التحسن الطفيف في أسعار النفط في سنة 1995 التي جعلت الميزان التجاري يشهد فائضا بـ 0.2 مليار دولار ابتداء من نفس السنة، أما عجز حساب رأس المال فاستمر في التقلص إلى غاية نهاية برنامج الإصلاح سنة 1998، و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التدفقات الرأسمالية الوافدة التي بلغت 4.6 مليار دولار في 1994 في إطار حصول الجزائر على تسهيل التمويل التعويضي و الطارئ و الاتفاق لإعادة جدولة الديون مع نادي باريس و لندن⁽²²⁾.

لقد انتقل عجز الحساب الجاري إلى فائض في سنتي 1996 و 1997 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات من المحروقات بعد أن ارتفعت أسعار النفط إلى 21.7 دولار للبرميل في سنة 1996، و انكماش في الواردات بـ 10% و 11% في سنتي 1996 و 1997، مما أدى إلى تحقيق فائض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات بـ 1.16 مليار دولار ليشهد عجزا سنتي 1998 و 1999 بسبب التدهور المفاجئ في أسعار النفط التي بلغت 12.9 و 17.8 في هاتين السنتين⁽²³⁾ مما جعل الحساب الجاري يسجل

2003⁽²⁵⁾، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2008، ثم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,8 مليار دولار ثم ارتفع إلى 20,1 مليار دولار سنة 2011⁽²⁶⁾.

نلاحظ أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر و بقي متذبذبا خاصة خلال الفترة 2009-2012 نتيجة للصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط و تقلبات أسعار الصرف، إلا أنه شهد تحسن ملحوظ خلال الفترة 2003-2008 مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

عجزا في سنة 1998، و ابتداء من سنة 2000 بدأ الحساب الجاري يشهد فوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 34,54 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار النفط التي قاربت مائة دولار للبرميل في نفس السنة⁽²⁴⁾.

أما حساب رأس المال فاستمر في تحقيق عجوزات بلغت أقصاها 11,22 مليار دولار عندما أقيمت السلطات على السداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006 في حين سجل فائضا ابتداء من سنة 2008 بسبب ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار في سنة 2010 و زيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1,77 مليار دولار في نفس السنة.

و سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2000 قدره 7,5 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى في سنة

الجدول (2-02): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر. الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

أرصدة ميزان المدفوعات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزان التجاري	12.300	9.610	6.710	11.140	14.270	26.470	34.060	34.240	40.600	7.780	18.200	27.9
ميزان الحساب الجاري	8.930	7.060	4.370	8.840	11.120	12.180	28.950	30.540	34.540	0.410	12.160	19.7
حساب رأس المال	-1.360	-0.870	-0.710	-1.370	-1.870	-4.240	-11.220	-0.990	-2.540	-3.450	-3.420	0.4
الميزان الكلي	7.570	6.190	3.660	7.470	9.250	16.940	17.730	290550	36.990	3.860	15.3	20.1

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سبق ذكره، ص ص 187-190

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الملاحق الإحصائية، 2010، مرجع سبق ذكره، ص ص 380-393.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13//49, op -cit, p23.

ملحوظ نتيجة للانفتاح التجاري على الواردات بسبب استمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الواردات من جهة و انخفاض عدد معدلات التعريفات الجمركية من جهة أخرى بحيث كانت الأغذية و السلع الاستهلاكية تمثل أكثر من 40% من إجمالي الواردات في سنة 1998 و انخفضت إلى 25,2% من إجمالي الواردات لسنة 2010، و بالمقابل، زادت نسبة الواردات من السلع الصناعية إلى إجمالي الواردات، بحيث بلغت في السنتين سالفتي الذكر 32,2% و 41,7%⁽²⁷⁾ على التوالي مما يدل على استمرار الجزائر في الاعتماد أكثر على الواردات من الأغذية و السلع الاستهلاكية التي بلغت 14,168 مليار دولار في 2011 سنة من إجمالي الواردات -وهي في تزايد مستمر في السنوات الأخيرة- التي قدرت بـ 44,9 مليار دولار من نفس السنة أي ما يمثل 28,4% من الناتج المحلي الإجمالي.

-تطور هيكل ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل انفتاحها التجاري. يشير الإطار النظري إلى وجود علاقة تأثير واضحة و مباشرة بين الانفتاح التجاري و الهيكل السلعي لميزان التجارة (الصادرات و الواردات) لأي اقتصاد، أما بالنسبة لتأثير تحرير التجارة على هيكل حساب رأس المال- يتأثر هيكل هذا الحساب بشكل جلي بطبيعة الانفتاح المالي - فهي عادة غير مباشرة و تبقى محل جدل فكري في الأدبيات الاقتصادية.

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري القائمة على صادرات قطاع المحروقات إلى جانب الانفتاح التجاري الغير متوازن لهذا الاقتصاد لم يكن له أي تأثير على الهيكل السلعي للصادرات خاصة الصادرات خارج قطاع المحروقات التي لم تزد عن 3,2% من إجمالي الصادرات كأقصى نسبة في سنة 2002 مثل ما هو مبين في الجدول (2-03).

أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات فقد تغير التوزيع بشكل

الجدول (2-03): تطور الهيكل السلعي للصادرات والواردات في الجزائر. الوحدة: (%)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	الهيكل السلعي*
1.7	1.7	1.7	1.8	1.6	2.1	1.6	2.1	1.9	3.2	2.9	2.7	صادرات خارج المحروقات
31.5	25.2	30.4	30.5	31.2	31	31.7	4.33	33.7	35.1	39.5	44.9	الواردات من الأغذية و السلع الاستهلاكية
38	7.41	37.8	37.7	35.5	38.8	40.1	37.2	34.9	34.5	34.7	29.7	الواردات من السلع الصناعية

* بالنسبة للسطر الأول تم حسابه نسبة إلى إجمالي الصادرات، أما بالنسبة للسطرين الأخيرين فتم حسابهما نسبة إلى إجمالي الواردات. المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المصادر التالية:

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:06//102, op –cit, p 33.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:11//40, op –cit, p 33.

-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13//49 , op –cit, p23.

- ضرورة وضع نظام للصرف الأجنبي أكثر مرونة لمواجهة و امتصاص الآثار المحتملة للصدمات أو الأزمات في المستقبل حتى لا تتسبب في إحداث ضغوطات أكبر لتعديل سعر الصرف و تقلل من إمكانية تمويل عجز الحساب الجاري من الخارج أو تطبيق سياسات أكثر تشددا في إدارة الطلب الكلي.

الهوامش

1_ في أواخر سنة 1992 بدأت السلطات في تطبيق قواعد صارمة على التمويل، و لما كان التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة، فقد كانت الواردات منحازة إلى المنتجات النهائية، و لإزالة هذا التحيز أصدرت السلطات تعليمات بحرمان الواردات «التي ليست لها أولوية» من تسهيلات النقد الأجنبي..

2_ كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص 109-110.

3_ طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم - دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2013، ص 201.

4_ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، 2009، ص 179.

5_ يتحدد سعر الصرف في هذا النظام يوميا و يتحرك وفقا لتغيرات قوى الطلب و العرض على العملة في سوق الصرف الأجنبي، و على الرغم من المرونة النسبية لهذا النظام إلا أنه في واقع الأمر يشبه نظام تثبيت سعر الصرف بشكل غير معلن، أنظر: طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم - دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 204.

6_ كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 9.

7- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 218.

إن عجز حساب رأس المال خلال الفترة 2000 - 2007 كان بسبب سداد الجزائر لديونها الخارجية طويلة الأجل إلى جانب ضآلة حجم صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ازدادت في الفترة 2008-2012 و ساهمت في تحقيق فوائض في حساب رأس المال خلال هذه الفترة، إن هذا التغيير في هيكل حساب رأس المال لم يكن بسبب الانفتاح التجاري بقدر ما كان نتيجة لظروف اقتصادية خارجية.

الخاتمة

إن الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي تأثير على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012 باستثناء التغيير في الهيكل السلعي للواردات و لكن بشكل لا يخدم الاقتصاد الوطني مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة. و على هذا الأساس نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة مراعاة التدرج، الانتقاء، التوقيت المناسب في صياغة أي سياسة خاصة بالانفتاح التجاري و مالي مع الموازنة بين الفوائد و التكاليف المرتبطة بأي سياسة للانفتاح.

- ضرورة الانفتاح التجاري في الجزائر بشكل متوازن و الذي لا يعتمد فقط على قطاع المحروقات من خلال توجيه الإيرادات النفطية إلى الاستثمار المنتج مما يزيد من مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خاصة الموجهة نحو التصدير و يقلل من الاختلال الحاصل في الهيكل السلعي لميزان التجارة.

- ضرورة تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تنويع الاقتصاد الجزائري في المدى الطويل خاصة في القطاعات التي يمكن أن توجه نحو التصدير.

- 8- قبل إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في مارس 1994 بـ 10% لتصبح قيمة التخفيض في أبريل 1994 أكثر من 50% بالنسبة للدولار، أنظر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، نفس المرجع، ص 218.
- 9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد- الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، 2010، ص 198.
- 10- ارتفع الميل المتوسط للواردات من 0.20 في سنة 2004 إلى 0.23 سنة 2008 بسبب انخفاض متوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات و زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة.
- 11- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم - دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 214.
- 12- تراجمت قيمة مؤشر نسبة التجارة 1 في سنتي 2009 و 2010 إلى أقل من المستوى الذي بلغه في 2005 بسبب التراجع الكبير في الصادرات بمعدل 42.29% في سنة 2009 و تراجع حجم الواردات بـ 1.84% في نفس السنة، و نظرا لانخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدل 19.5% ارتفعت قيمة مؤشر نسبة التجارة 2 إلى أعلى قيمة لها في 2009.
- 13 **أنظر:**
- IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:98/87, op -cit, p 24.
_IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:04/31, op -cit, p 82.
- 14- لا تزال الواردات من السلع الرأسمالية و المنتجات التي تستخدم مباشرة في تطوير و استغلال قطاع المحروقات مستثناة من نظام الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من السلع إلى جانب الضريبة المضافة على القيمة و الرسم الزائد بموجب إصلاح التعريفات الجمركية، أنظر:
- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 112.
- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم - دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص 216.
- 15 _ ارتفعت قيمة مؤشر قيود التجارة 2 في سنتي 2009 و 2010 نتيجة لانخفاض حجم الإيرادات الجارية في هاتين السنتين مقارنة بسنتي 2007 و 2008 على الترتيب، بسبب تراجع حجم الإيرادات النفطية المرتبطة أساسا بانخفاض أسعار المحروقات.
- 16- يدل المؤشر الأول لنسبة التجارة على شدة ارتباط الانفتاح التجاري بصادرات المحروقات، أما المؤشر الثاني فيدل على شدة ارتباط الانفتاح التجاري بالواردات
- 17- انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط من 27 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 14.7 دولار للبرميل سنة 1986 مما أثر بشكل كبير على توازن رصيد الميزان التجاري و ميزان المدفوعات
- أنظر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 178.
- 18- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- 19- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، نفس المرجع، ص 9.
- 20- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 192.
- 21- بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2006، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2008، ص 37.
- 22- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص 109.
- 23- كريم النشاشيبي و آخرون، الجزائر- تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، نفس المرجع، ص 103.
- 24- بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2006، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- 25-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:12//21, op -cit, p35.
- 26- بلعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم خلال الفترة 1990-2006، مرجع سبق ذكره، ص 38.
- 27-IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13//49 op -cit, p23.

أنظر:

- IMF.Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix, Report N°:98//87, op -cit, p 69.
- IMF.Algeria: Statistical Appendix, Report N°:13//49 , op -cit, pp23124.